

قضية الاستعمار

• بروس غيلي
ترجمة: نوره الماس
مراجعة: محمد الرشودي

المقدمة

على مدى المائة عام الماضية ، كان للاستعمار الغربي سمعة سيئة. لقد اختفى الاستعمار عمليا عن الشؤون الدولية ، وليس هناك طريقة أسهل لتشويه سمعة فكرة أو معارضة سياسية أفضل من رفع صرخة "الاستعمار". عندما كتبت هيلين زيلي ، وهي سياسية معارضة في جنوب أفريقيا ، في عام 2017 أن نجاح سنغافورة يرجع جزئيا إلى قدرتها على "البناء على جوانب قيمة من التراث الاستعماري" ، ذمتها الصحافة ، وعاقبها حزبا ، ووضعتها الدولة قيد التحقيق، وأيضا هيئة حقوق الإنسان في البلاد. لقد حان الوقت لإعادة تقييم هذا المعنى التافه. في ضوء الحسائر البشرية الخطيرة للقرن من قبل الأنظمة والسياسات المناهضة للاستعمار، يتحتم علينا إعادة التفكير في الفكرة القائلة بأن الاستعمار أمر سيء دائما وفي كل مكان. تدور قضية الاستعمار الغربي حول إعادة النظر في الماضي وكذلك تحسين المستقبل. فهي تتضمن إعادة التأكيد على أولوية الحياة البشرية ، والقيم العالمية ، والمسؤوليات المشتركة - المهمة الحضارية بدون وضعها بين قوسين - التي أدت إلى

تحسين ظروف المعيشة لمعظم شعوب العالم الثالث خلال معظم فترات الاستعمار الغربي. كما ينطوي على ذلك تعلم كيفية استخدام تلك الفوائد مرة أخرى. لذلك يجب على الدول الغربية وغير الغربية المطالبة باستعادة مجموعة الأدوات الاستعمارية ولغتها كجزء من التزامها بالحوكمة الفعالة والنظام الدولي.

توجد ثلاثة طرق لاستعادة الاستعمار. الأول هو قيام الحكومات والشعوب في البلدان النامية بمحاكاة الحكومة الاستعمارية التي حكمت في ماضيها قدر الإمكان، مثلما فعلت بلدان ناجحة مثل سنغافورة وبليز وبوتسوانا. يجب استبدال أجندة "الحكم الرشيد"، التي تحتوي على الكثير من الافتراضات حول قدرة الحكم الذاتي للبلدان الفقيرة بجدول "الحكم الاستعماري". الطريقة الثانية هي إعادة استعمار بعض المناطق. يجب تشجيع الدول الغربية على الاحتفاظ بالسلطة في مجالات حكم محددة (المالية العامة، مثلاً، أو العدالة الجنائية) من أجل البدء في إصلاحات دائمة في الدول الضعيفة. وبدلاً من التحدث بكلمات ملطفة عن "السيادة المشتركة" أو "الوصاية الجديدة"، يجب أن تسمى هذه الأعمال "استعماراً" لأنها قد تُحتوى بدلاً من النهرب من التاريخ. ثالثاً، قد يكون من الممكن في بعض الحالات بناء مستعمرات غربية جديدة من نقطة الصفر حيث يمكن أن يعود الاستعمار (إما كأسلوب حكم أو امتداد للسلطة الغربية) مشروطاً بموافقة المستعمر. لكن بعد أن توفي الجيل القومي الذي أجبر الاستعمار المفاجئ على السكان التمسك، فإن الوقت قد حان. قام سيبى بتوثيق كيف تستمتع الشخصيات التأسيسية للاستعمار الغربي في أفريقيا (مثل ليفينغستون في زامبيا ولوغارد في نيجيريا ودو برازا في الكونغو) مجدداً بالاحترام الاجتماعي في تلك البلدان التي أصبحت تصور الآن الفترة ما قبل الاستعمارية بتصاوير رومانسية، بعد أن ضاع بريق مقاربات الحكم المخيب للآمال في فترة ما بعد الاستعمار. وقد سال أحد الشباب في شوارع كينشاسا فان ريبوك (كما هو مذكور في كتابه المنصف عن الكونغو لعام 2010): 'ما هي مدة استقلالنا هذا على أية حال؟ متى يعود البلجيكيون؟'

ثلاث إخفاقات للنقد المناهض للاستعمار

ترتكز حالة السجل الماضي من الاستعمار الغربي -عادة ما نشير إلى المستعمرات البريطانية والفرنسية والألمانية والبلجيكية والهولندية والبرتغالية من بداية القرن التاسع عشر إلى منتصف العشرين- على طريقتين متقلبتين ومتمايزان من الانتقاد: بأنه ضار بشكل موضوعي (وهو بالأحرى مفيد)؛ وأنه كان غير شرعي ذاتياً (والأصح

أنه شرعي). بالإضافة إلى ذلك ، هناك خط ثالث من الانتقادات يستحق المراجعة: وهو أن الاستعمار يسيء إلى مشاعر المجتمع المعاصر.

تحدد الفوائد والتكاليف الموضوعية حاجة مؤكدة إلى ازدهار الإنسان ، التنمية ، والأمن ، والحكم ، والحقوق ، وما إلى ذلك ، ويسأل عما إذا كان الاستعمار قد أدى إلى تحسين أو زيادة الهدف الموضوعي لتلك الحاجة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية لهذا البحث في تعداد الأشياء التي تم بشكل واضح ومن ثم تحديد أوزان لها ، أوزان من المفترض اختلافها مع الزمان والمكان. على سبيل المثال ، قد يكون الوصول إلى العدالة للنساء في مجتمع أبوي وحشي أكثر أهمية من حماية حقوق الشعوب الأصلية في الأرض (التي قد تكون جزءًا من ذلك النظام الأبوي) ، مثلما كان أندرسكي يجادل بأن المرأة في شمال نيجيريا تحت الاستعمار. التحدي الثاني هو قياس المواجهة: ما الذي يمكن أن يحدث على الأرجح في مكان معين عند غياب الحكم الاستعماري؟ فالكثير من التصاميم البحثية ، على سبيل المثال ، تتحكم في الاختلافات في الحكم الاستعماري نفسه وبالعديد من العوامل الأخرى التي تتعايش مع الاستعمار (مثل المعايير الثقافية والجغرافيا والسكان وعبء المرض ، وما إلى ذلك) ولكنهم لا يسيطرون على وجود أو غياب الاستعمار ، على سبيل المثال، تقول دراسة استشهد بها أسيموغلو وزملائه بأنه يتطلب بناء مثل هذا الفعل المضاد لقياس الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية العالمية ومعها أيضا قياس المسار المحتمل لتنمية السكان الأصليين ، من العوامل الإقليمية ومن غير الخاضعين للحكومة لقاء غير استعماري مع الغرب. توفر البلدان التي لم يكن لها تاريخ استعماري كبير -الصين وإثيوبيا وليبيريا وليبيا والمملكة العربية السعودية وتايلاند وهاتي وغواتيمالا على سبيل المثال- مقياسا للمقارنة للمساعدة في تحديد ما إذا كان هناك أي آثار مميزة للاستعمار. وكذلك البحوث في تاريخ ما قبل الاستعمار ، والتي تكاد تكشف عن وجود مؤسسات ضعيفة نسبيا والمجتمعات المقسمة واقتصاديات الكفاف ، في دراسة بيبر لناميبيا ما قبل الاستعمار مثلا.

مع ملاحظة بعض هذه التعقيدات ، يلخص أبرنثي مسألة التكاليف/الفوائد الموضوعية على النحو التالي:

في الأوقات والأماكن التي كان فيها للحكم الاستعماري ، بشكل عام ، تأثير إيجابي على التدريب للحكم الذاتي ، والرفاه المادي ، وخيارات توزيع العمل ، والقدرة الفردية للصعود، والتواصل بين الثقافات ، والكرامة الإنسانية ، بالمقارنة مع الوضع الذي من المحتمل أن يكون قد حصل في غياب الحكم الأوروبي ، ثم حالة الاستعمار القوية. وعلى العكس ، الأوقات

والأماكن التي كانت فيها آثار الحكم الأجنبي في هذه النواحي ، بشكل عام ، سلبية مقارنة
بالماضي البديل المحتمل للإقليم ، فإنه لا يمكن الدفاع عن الاستعمار أخلاقياً

ما وراء هذه المتطلبات ، توجد قائمة من الفضائل المعرفية البسيطة. على سبيل المثال ، تتطلب البيانات غير
المتحيزة واختيار الحالة أن يتم جمع الأدلة بطريقة لا تؤكد الفرضية معينة. لذا ، لا يكفي أي ادعاء حول
مستوى العنف الاستعماري ، مثلاً ، افتراضات مجردة حول حجم العنف الذي كان سيحدث في غياب الحكم
الاستعماري ، بل يتطلب أيضاً تدبيراً دقيقاً لهذا العنف بالنسبة للسكان ، والتهديدات الأمنية والموارد الأمنية
في منطقة معينة. أحدهما شديد الصعوبة ، لأخذ مثال بارز ، لإيجاد مثال واحد على مثل هذه الرعاية في
القياس في المنح الدراسية النقدية الشاسعة في حملة مكافحة التمرد البريطانية ضد ماو في كينيا من 1952 إلى
1960 ، وخاصة أعمال تويخ إلكينز . يجادل دانيلز: "إن لم تكن بريطانيا غادرت كينيا إلى ماو ، لكنت
هناك فوضى وحرب أهلية أخرى ، وربما حتى إبادة جماعية."

مثلما انضم العديد من الكينيين إلى حرس كيكويو الرئيسي ، و انضمت خدمة السجن الخاصة للمتمردين
إلى التمرد ، وأشادت الحكومة الكينية المستقلة طويلاً بالمساهمة التاريخية للبريطانيين في قمع الحركة. على أقل
تقدير ، يتعين على العلماء أن يبرهنوا على أن الوحشية التي أطلقها البريطانيون في هذه الحملة لم تكن النتيجة
المتوقعة لردة الفعل الملائمة مع سياق التهديد ونطاقه. إذا كانت هذه الحالة التي من المفترض أن تكون صلابتها
متذبذبة ، فما الذي يخبرنا به عن "العنف" الأقل الذي غالباً ما يُشار إليه على أنه إبطال الاستعمار؟

لعل الانتهاك الأكثر فظاعة للفضائل المعرفية هو التماسك الداخلي (أوعدم التناقض). يتجلى العلماء البارزون
مراراً وتكراراً في ادعاءهم المتناقض منطقياً بأن الاستعمار كان مدمراً للغاية وغير مدمر بما فيه الكفاية ، سواء
فيما يتعلق بالحدود أو المؤسسات الحاكمة أو الأنظمة الاقتصادية أو البنى الاجتماعية ، كما يتضح في وقت
قصير لصفحتين فقط كتبها يونغ. ويشيد الأفريقيون على وجه الخصوص بعمل كل من هيربست ، الذي جادل
بأن الاستعمار لم يدمر سوى بالقليل من عملية بناء الدولة ، ويونغ الذي ذكر سابقاً أنه عمل أكثر من اللازم.
تنتقد الحدود الإقليمية الجديدة لإجبارها على الاندماج الاجتماعي بينما يتم انتقاد القيود القديمة من أجل
تعزيز القبلية ، وهو تناقض أشار إليه ليفبفر. وجد الباحثون الماركسيون أن الاستعمار كان مخطئاً عندما لم
يستثمر في الصحة العامة والبنية التحتية (مبيئاً تجاهلاً قاسياً للعمالة) ومتى فعل ذلك (من أجل استغلاله).

وينسب إلى الاستعمار قوى شبه سحرية لمحو كل شيء جيد في طريقه (مثل زعماء القبائل أو الهوية العرقية) وبقوى سحرية مساوية في جعل كل شيء في طريقه دائم السوء (مثل زعماء القبائل أو الهوية العرقية).

أخيراً ، هناك الفضيلة المعرفية البسيطة للتزوير. هذا وهو أكثر ما يلفت الانتباه في معالجة ما كان بلا شك فائدة للاستعمار: إلغاء تجارة الرقيق. يقوم النقاد المناهضون للاستعمار بالتشاحن والتملص من هذه القضية لأنها تضع أكبر ضغط على منظور "الاستعمار السيئ". والنتيجة هي تيار مستمر من التحريف: لم تحدث إلغاء الرق بالسرعة الكافية ؛ كانت هناك دوافع مختلطة لم يدعمها جميع المسؤولين الاستعماريين ؛ بقي العبيد السابقون فقراء وظل أصحاب العبيد السابقين أغنياء؛ وذلك لا ينبغي أبداً أن يكون موجوداً في المقام الأول.

بالطبع ، ليست كل البحوث متعارضة مع الوصفات الأساسية المذكورة أعلاه. إن الأبحاث الحذرة في وضع المفاهيم وقياس الضوابط ، التي ترسي نظرية مجدية ممكنة ، تتضمن أبعاداً متعددة للتكاليف والفوائد المرجحة بطريقة ما مبررة ، والتي تلتزم بالفضائل المعرفية الأساسية غالباً ما تجد أنه على الأقل - إن لم يكن كثيراً - كان الاستعمار الغربي في معظم مراحل له ذو فائدة صافية ، كما يظهر استعراض الأدب الذي قام به خوان وبيركالا. وقد وجدت مثل هذه الأعمال أدلة على تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة في ظل الاستعمار: توسيع نطاق التعليم ، وتحسين الصحة العامة ، وإلغاء العبودية ، وتوسيع فرص العمل ، وتحسين الإدارة ، وإنشاء البنية التحتية الأساسية ، وحقوق المرأة ، منح حق التصويت للمجتمعات التي لا يمكن المساس بها أو المستعبدة تاريخياً ، والضرائب العادلة ، والوصول إلى رأس المال ، وتوليد المعرفة التاريخية والثقافية ، والتشكيل الوطني لتحديد الهوية ، على سبيل المثال.

يؤدي هذا إلى الفشل الثاني للنقد المناهض للاستعمار. وبالنظر إلى أن التكاليف والفوائد الموضوعية تتفاوت مع الزمان والمكان ، فإن النهج الآخر هو ببساطة الرضوخ لأحكام المتضررين. يتساءل منهج الشرعية الذاتي عما إذا كان الأشخاص الخاضعون للاستعمار يعاملونه ، من خلال معتقداتهم وأفعالهم ، كأشخاص شرعيين. وكما برهن هتشر أنه غالباً ما كان الحكم الأجنبي مشروعاً في تاريخ العالم لأنه قدم حوكمة أفضل من نظيره الأصلي.

يؤكد النقاد المناهضون للاستعمار ببساطة أن الاستعمار هو ، حسب تعبير هوبكنز ، "فرض أجنبي يفترق إلى الشرعية الشعبية". لكن حتى وقت متأخر جداً ، يبدو أن الاستعمار الأوروبي كان مشروعاً للغاية ولأسباب

وجبهة. انتقل الملايين من الناس الى مناطق حكم استعماري أكثر كثافة ، وأرسلوا أطفالهم إلى المدارس والمستشفيات الاستعمارية ، وتجاوزوا نداء الواجب في مناصب في الحكومات الاستعمارية ، وأبلغوا عن الجرائم الموجهة إلى الشرطة الاستعمارية ، وهاجروا من مناطق غير مستعمرة إلى مناطق مستعمرة ، وحاربوا في الجيوش الاستعمارية وشاركوا في العمليات السياسية الاستعمارية، أي جميع الأفعال الطوعية نسيًا. وبالفعل ، فإن الانتشار السريع واستمرار الاستعمار الغربي بالقوة القليلة جداً نسبةً إلى السكان والمناطق المعنية هو دليل ظاهر على قبوله من قبل السكان المعنيين مقارنةً بالبدائل المجدية. إن "المحافظين" و "الميسرين" و "المتعاونين" في الاستعمار ، كما يبين أبرنيشي ، يفوق عددهم بكثير عدد "المقاومة" حتى وقت متأخر جدًا على الأقل: "كان التوسع الإمبراطوري في كثير من الأحيان ليس نتيجة للدفع الأوروبي فحسب، بل بسبب جذب السكان الأصليين في بورنيو أيضًا، قام سلطان بروناي بتعيين رحالة إنكليزي ، هو جيمس بروك ، باعتباره راجا في إقليم ساراواك الفوضوي في عام 1841 ، وبعد ذلك توسع النظام والازدهار إلى درجة أنه حتى عندما تأسست محمية بريطانية في عام 1888 ، فضل السلطان تركها تحت إشراف عائلة بروك حتى عام 1946".

وأشار السير آلان بيرنز، حاكم ساحل الذهب خلال الحرب العالمية الثانية: كان سكان جولد كوست يرغبون في دفعنا إلى البحر ولم يكن هناك ما يمنعهم. لكن هذا كان الوقت الذي تقدم فيه الناس بالآلاف ، ليس مع احتجاجات فير موالية ولكن مع رجال الخدمة الجيش ... ومع هدايا وفيرة لصناديق الحرب وجمعيات الحرب الخيرية. يعتبر ذلك تصرفًا غريبًا من أشخاص تعبوا من الحكم البريطاني.

في معظم المناطق الاستعمارية ، إما أن تكون شعوب البلدان المستعمرة معرضة لتهديدات أمنية خطيرة بسبب الجماعات المتنافسة أو أنهم رأوا فوائد حكم الدولة الحديثة والليبرالية. أشاد باتريس لومومبا ، الذي أصبح محرضًا ضد الاستعمار في وقت متأخر جدًا ، بالحكم الاستعماري البلجيكي في سيرته الذاتية لعام 1962 "الاستعادة كرامتنا الإنسانية وتحويلنا إلى رجال حرين وسعداء ونشيطين ومتحضرين". في هذه الأثناء ، نُحيت تصريحات تشينوا أتشبي العديدة المؤيدة للاستعمار عملياً من الذاكرة بواسطة الأيديولوجية المضادة للاستعمار. إن العلماء القلائل الذين يلاحظون مثل هذه الأدلة عادة ما يرفضونها باعتبارها شكلاً من أشكال الوعي الخاطئ.

يشير إخفاق النقد المناهض للاستعمار في تقبل الفوائد الموضوعية والشرعية الذاتية للاستعمار إلى فشل ثالث وأعمق: لم يكن المقصود أبداً أن يكون "صحيحاً" بمعنى كونه ادعاءً علمياً مبرراً من خلال معايير مشتركة

للتحقيق كان عرضة للتزوير. كانت أصول الفكر المناهض للاستعمار سياسية وإيديولوجية. لم يكن الهدف دقة تاريخية بل دفاعًا معاصرًا. واليوم، يربط النشطاء "إنهاء الاستعمار" (أو "ما بعد الاستعمارية") بكل أنواع التحولات الاجتماعية الجذرية، التي تربط من غير قصد الاستنتاجات التاريخية بمساعي اليوم. بعد أن أصبحت غير منفصلة عن الحقيقة التاريخية، أصبح ما بعد الاستعمار - كما سمّاه ويليامز - ثقافة الحضارة الرائدة لسلوك المجتمعات وأدائها الذي يشمل إنجازاتها الأخيرة تحقيقًا في أمجاد سادية مازوخية بين نساء العالم الثالث وأدب مزدهر حول أهوال الاستعمار في دول لم يكن فيها مستعمرات على الإطلاق.

ربما يكون هذا الإخفاق الثالث للنقد المناهض للاستعمار هو الأكثر ضررًا. فهي ليست مجرد عقبة أمام الحقيقة التاريخية، التي هي في حد ذاتها ضرر خطير. ويضر نفسه حتى كوسيلة دفاع معاصرة. لأنه في الواقع يسلخ الماضي الاستعماري، كما يظهر اضطهاد دولة جنوب إفريقيا الذي انتهى بعد استعمار دولة هيلين زيل. يقول إنغلاند في دراسته للصحف التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية في زامبيا:

ما يمكن أن يكونه السرد الشمولي للمشاعر المناهضة للاستعمار يمكن أن يصبح غير مرئي، هي طرق يطالب بها الناس بإمكانيات جديدة دون نشر التعابير المعادية أو الاستعمارية". لتكريس كل الاهتمام العلمي لمسألة كيف أن الفاعلين المختلفين خلال هذه الفترة سعوا إلى إنهاء الحكم الاستعماري، فإنهم يخضعون للسرد الفصيح الحدودي لمناهضة الاستعمار، الذي لا يسمح بوجود فضاء مفاهيمي بين الأجندات الاستعمارية ومناهضة الاستعمار، وبالتالي يبقى إمكانات أخرى غير قابلة للوصول إلى الخيال العلمي والأخلاقي.

ثمن مناهضة الاستعمار

تصعب المبالغة في تقدير الآثار الضارة لمناهضة الاستعمار العالمية على الشؤون الداخلية والدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد عصفت مكافحة الاستعمار بالبلدان حيث قامت النخب القومية بحشد السكان الأميين مع نداءات لتدمير اقتصادات السوق، وحكومات التعددية والدستورية، وعمليات سياسية رشيدة للمستعمرين الأوروبيين. في "عصر الاعتذار" عن الفظائع الوحشية، كان الصمت الواضح أحد طرق الاعتذار عن الفظائع الكثيرة التي أثرت على شعوب العالم الثالث من قبل المدافعين عن مناهضة الاستعمار.

هناك حالات قليلة فسرت ذلك بشكل أفضل من غينيا بيساو وبطلها المناهض للاستعمار "أميلكار كابرال". في شن حرب ثورية ضد الحكم البرتغالي في عام 1963 ، أصر كابرال على أنه "من الضروري أن ندمر الاستعمار كليًا ونكسره ، ونقضى على كل جوانب الدولة الاستعمارية في بلادنا من أجل جعل كل شيء ممكنًا لشعبنا". لقد كان هدفه تدمير دولة استعمارية ناجحة زادت من إنتاج الأرز أربع مرات وبدأت في تحقيق مكاسب متواصلة في متوسط العمر المتوقع منذ جلب الأراضي تحت السيطرة في عام 1936. وكان كابرال ، على حد قوله ، "لا يستطيع أبدًا تحريك الناس على أساس النضال ضد الاستعمار". عوضاً عن ذلك ، دبر تدريباً وأسلحة من كوبا وروسيا وتشيكوسلوفاكيا، ودعمًا اقتصادياً من السويد. قتلت الحرب الناتجة 15.000 مقاتل (من أصل 600.000) ونفس العدد من المدنيين على الأقل، وشردت 150.000 (ربع تعداد السكان).

وحالما تحقق "التحرير" في عام 1974 ، تكشفت مأساة إنسانية ثانية تكلف ما لا يقل عن حياة 10,000 شخص آخر كنتيجة مباشرة للنزاع. بحلول عام 1980 ، انخفض إنتاج الأرز بأكثر من 50 ٪ إلى 80,000 طن (من ذروة 182,000 طن تحت البرتغالي).

أصبحت السياسة "صخب شرس للثوريين السابقين" كما أطلق عليها فورست. وأطلق الأخ غير الشقيق لكابرال -الذي أصبح رئيسًا- العنان للشرطة السرية تجاه المعارضة الصغيرة - حيث تم العثور على 500 جثة في ثلاث مقابر جماعية للمعارضين في عام 1981. وتجمع عشر السكان المتبقين في السنغال. توسعت ولاية كابرالان التي تضم حزبًا واحدًا لتشمل 15000 موظف ، أي ما يعادل 10 أضعاف حجم الإدارة البرتغالية في ذروتها. ألقى علماء ماركسيون متحIRON باللائمة على تراث الاستعمار أو الطقس أو إسرائيل.

أصبحت الأمور أسوأ. فإن لدى غينيا - بيساو قوة حفظ سلام دائمة تابعة للأمم المتحدة إلى حد ما ، ولا تزال تستنزف الملايين من المساعدات ، في ظل نزاع "الاستمرارية المستمرة" تحت ما يسميه البنك الدولي "استمرار الفوضى السياسية". بالنظر لنصيب الفرد اليوم، فإنه لا يزال إنتاج الأرز ثلث ما كان ينتجه البرتغاليين فقط على الرغم من مرور 40 عامًا على المساعدات الدولية والتقدم التكنولوجي. في الوقت نفسه ، تباطأ التحول الصحي بشكل كبير بعد الاستقلال. وبحلول عام 2015 ، كان متوسط معدل معيشة غينيا - بيساو 55 عامًا فقط ، وهو ما يعني تحقيق مكاسب تبلغ 0.3 عامًا فقط من العمر الإضافي كل عام منذ الاستقلال ، أي أقل من نصف سنوات العمر الإضافية البالغة 0.73 عامًا التي تم اكتسابها في الفترة الاستعمارية

المتأخرة. ما كان يمكن أن يجعل ماكاو أو غوا أفريقيا مزدهراً وإنسانياً يعد اليوم معضلة للمعاناة الإنسانية. يواصل العلماء الغربيون والأفارقة المناهضون للاستعمار تمجيد أفكار كابرال "التحرر الوطني". لكن في الواقع ، قد يسأل الغينيون الحاليون: متى سيعود البرتغاليون؟

تبدو غينيا بيساو كحالة متطرفة. هي ليست كذلك. من بين 80 دولة أوقفت "نير" الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، تعرض نصفهم على الأقل لصدمة مماثلة ، في حين أن معظم البقية أفلست. على مدار 60 عامًا ، أثار طغاة العالم الثالث شبح إعادة الاستعمار للتشكيك في المعارضة الديمقراطية وخراب اقتصاداتهم. ومع ذلك ، لا يوجد في الواقع أي شيء مكتوب عن معظم هذه الصدمات بعد انتهاء الاستعمار ، كما علق إيجيجا ، فإنه لا يزال يفترض أن الحركات المناهضة للاستعمار كانت ضحايا وليست جناة. ويفضل الباحثون في وضعية أوروبا الكاملة إخراج الكتب عن الفظائع الاستعمارية أو الإيجاء بأن "الموروثات الاستعمارية" لها علاقة بالحماقات وضربات الجسد التي تلحق بهذه الدول من قبل قادتها المناهضين للاستعمار.

لا شك أن الحقبة الاستعمارية لم تكن منفعة صرفة ، فلم يكن عصر الاستقلال بحثاً سيئاً. فبعض حالات ما بعد الاستعمار في حالة صحية معقولة. كانت لدى ذوي المخيلة الأخلاقية الذين لم يكونوا محاطين بالإيديولوجية المناهضة للاستعمار أكثر المواجهات المثمرة مع الحداثة ، حيث ظهوروا كقادة لما أسماه جورج دبليو آرثر العالم الثالث "المبدع".

لكن معظم الباقيين ظلوا عالقين في هويات "الاحتجاج" المناهضة للاستعمار وعواقبها الوخيمة على رفاهية الإنسان. وقد أشار تقرير البنك الدولي المثير للانتباه لعام 1996 إلى أن "كل بلد أفريقي تقريباً قد شهد تراجعاً منتظماً للكفاءة في الثلاثين سنة الماضية. فالأغلبية تتمتع بقدرة أفضل في حين الاستقلال مما تحززه الآن. هذه الخسارة في كفاءة الدولة لم تكن بسيطة. بل تعني خسارة عشرات الملايين من الأرواح. و لا يوجد مؤشر لتحسن قريب. على سبيل المثال ، فإن 13 فقط من أصل 102 من البلدان النامية تاريخياً تسير على طريق تحقيق كفاءة عالية على مستوى الولاية بحلول عام 2100 ، وفقاً لما ذكره أندروز وزملاؤه. سيتعين على شعب بنغلاديش أن ينتظر 244 سنة أخرى بمعدله الحالي للوصول إلى دولة ذات كفاءة عالية. هل اتخذت بريطانيا ، حتى في بعض الأدوار المعدلة (كما هو موضح أدناه) ، حتى منتصف القرن الثالث والعشرين لتأسيس حكومة جيدة في هذه المقاطعة السابقة من ولاية البنغال الشرقية؟

وفي غضون ذلك في الشؤون الدولية ، في الوقت نفسه ، ما زالت دول ليبرالية وديمقراطية مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا تصنف نفسها على أنها عدوة للاستعمار الغربي. وكما يوضح شاترجي ميلر ، فإن السياسات الخارجية لهذه المستعمرات السابقة لا تزال مدفوعة بشعور بالضحية والاستحقاق بدلاً من المصلحة الذاتية العقلانية أو المسؤولية العالمية. وهذا يعني أنه في كل مرة يصبح العالم بحاجة ماسة لاستجابة منظمة ما لكارثة إنسانية أو سياسية أو أمنية - في سريلانكا أو فنزويلا أو زيمبابوي ، على سبيل المثال - تتدخل أصوات مكافحة الاستعمار لمنع العمل. وكما تبين ، فإن أخطر تهديد لحقوق الإنسان والسلام العالمي ليس الاستعمار - كما أعلنت الأمم المتحدة في عام 1960 - بل ما يناهض الاستعمار.

يجادل شاترجي ميلر بأن مسؤولية الغرب تعتبر "حساسة" تجاه وجهات النظر المناهضة للاستعمار. وجهة نظر بديلة ترى بأن من مسؤولية الغرب مساعدة هذه الدول على التخلص من هذه العادة. بعد كل شيء ، لا يمكن فصل نهضة بريطانيا بالتأكيد عن الطرق التي احتضنت واحتفلت بها من المستعمرين من الرومان حتى النورمان. إذا لم تكن المشاعر المناهضة للاستعمار قد تحققت في بريطانيا ، فإن البلد اليوم سيكون بمثابة معزل لكهنة متعبدين.

إحياء الحكم الاستعماري

حتى في الوقت الذي استمر فيه المثقفون في حرث الخندق المناهض للاستعمار منذ نهاية الحرب الباردة ، غيرت العديد من الدول من حوكمتها المحلية لإعادة زرع بذور "الحكم الاستعماري". تحتوي هذه الأجندة على العديد من الأشياء المشتركة مع أجندة "الحكم الرشيد": استبدال التحرر الاقتصادي والتعددية السياسية والتبسيط الإداري للطريق الاشتراكي في معظم البلدان. لكن جدول أعمال الحكم الاستعماري يختلف عن جدول أعمال الحكم الرشيد في جانبين.

أولاً ، إن أجندة الحكم الاستعماري تؤكد بوضوح وتستعير من ماضي البلد الاستعماري ، بحثاً عن أفكار ومفاهيم الحكومة. وكما علق بيرتون وجينينغز ، "في العقد الأول أو ما بعد الاستقلال ... غالباً ما تبنت حكومات شرق إفريقيا أو عدلت كل من الهياكل الإدارية والمفاهيم الإيديولوجية من أسلافها الاستعماريين من

أجل خلق نماذج حكم ناجحة تمامًا - وبالتأكيد وفقًا للمعايير الإقليمية". في العديد من الحالات، تمت إعادة توظيف البيروقراطيين والشرطة الاستعمارية من قبل الحكومات المستقلة حديثًا.

إن استعادة هذا المسار الاستعماري الذي تم التخلي عنه عند الاستقلال هو مفتاح أجندة الحكم الاستعماري. مثلًا بطل مكافحة الاستعمار تشينوا أتشيبب الذي أنهى أيامه مع مذكرات تؤكد صراحة حجم المساهمات الإيجابية للاستعمار إلى الحكم في بلده نيجيريا حيث كتب فيها: "من المهم مواجهة حقيقة أن المستعمرات البريطانية كانت، إلى حد ما تقريباً، تدار بحبرة". إن ما كان مهماً حول "تعبير أخيبب" غير المعلن، كما أسماه "مسييسكا"، هو إعادة اكتشاف "التكوين القومي الاستعماري كمجتمع صالح مقيم".

كان لهذا آثار ملموسة لكيفية تنظيم الخدمة المدنية، وكيفية إدارة الفيدرالية وكيفية تعزيز التعليم. كما هو الحال مع الأحداث الديمقراطية في ماضي البلاد، أصبحت الأحداث الاستعمارية نظام تفتيش بحثاً عن ماضي صالح للعيش. وهذا يؤكد أيضاً على أهمية إعادة الاستثمار في تأريخ غير متحيز للاستعمار بحيث لا ينظر إلى الفترات الاستعمارية باعتبارها أهدافاً للمقاومة وإنما كمصادر ثمرة للإبداع.

ثانياً، وما يتصل بذلك، تبين أجندة الحكم الاستعماري بأن القدرة على الحكم الذاتي الفعال يفتقر للكفاءة ولا يمكن استحضارها من فراغ. كان الافتقار إلى قدرة الدولة على تعزيز حكم القانون وتقديم الخدمات العامة المأساة الرئيسية لـ "الاستقلال" في العالم الثالث، مثلما حذرت بعض الأصوات مثل بلامينتز وبارنز في ذلك الوقت. إن استصلاح "الحكم الاستعماري" يعني زيادة المشاركة الأجنبية في القطاعات الرئيسية في مجال الأعمال التجارية والمجتمع المدني والقطاع العام من أجل تعزيز هذه القدرة. في عام 1985 على سبيل المثال، فصلت الحكومة الإندونيسية جميع المفتشين الحكوميين الـ 6000 في ميناء تانجونج بريوك في جاكرتا واستبدلت خدمة الجمارك الفاسدة وغير الكفؤة بشركة SGS السويسرية. أعاد السويسريون بناء دائرة الجمارك وأعادوا السيطرة الجزئية في عام 1991 والسيطرة الكاملة في عام 1997. ازدهرت صادرات إندونيسيا. وفي الوقت نفسه، يتحسن المجتمع المدني والإصلاحات الناجحة في مجال السياسات بشكل أسرع مع وجود العناصر الفاعلة في المجتمع المدني الدولي، كما فعلوا في الحقبة الاستعمارية، كما يتضح من دراسات المجتمع المدني البيئي. وعلاوة على ذلك، يمكن تكليف الشركات متعددة الجنسيات لتوفير الخدمات العامة بالقرب من منشآتها في كمحاكاة مباشرة للممارسات الاستعمارية، حسبما وثق هونكه.

عادة ما يفتقر الحكم الاستعماري، والذي تحتضن أجندته فكرة عالمية - المهمة الحضارية -، إلى أجندة الحكم الرشيد. على سبيل المثال، يعترف باين "بالواقع القاسي" و "العواقب الشنيعة" المتعلقة بإنهاء الاستعمار . ومع ذلك فهو يرفض في الوقت نفسه فكرة أن الغرب لديه أي شيء يقدمه ، و وذلك بما يشمل المهمة الإمبراطورية. إن هذا "النقد اللادوري للسلم الليبرالي" ، كما يسميه تشاندلر ، يدفع دول العالم الثالث إلى تقلبات وممارسات "أصلية" أو "أصلية" (indigenous)، وهو التخلي الفعلي عن الأمل في قدراتها على الحكم الذاتي. وعلى النقيض من ذلك ، يعيد برنامج الحكم الاستعماري إحياء عالمية السلام الليبرالي ومعه معيار مشترك لما تبدو عليه الدولة ذات الحكم الجيد.

قضية إعادة الاستعمار

الطريقة الثانية الشاملة لاستعادة الاستعمار هي إعادة استعمار بعض المناطق. قد يكون في بعض الحالات فقط نصيب منهجي من السيادة للبلدان الغربية يمكن أن يوفر مزيجا من المساواة والسلطة اللازمة لتأسيس كفاءة الدول الضعيفة. كما في يقول تشيستمان دائما ، فإن مشكلة بناء الدولة الحديثة ليست أنها ذات طابع استعماري، بل إن المشكلة هي أنها في بعض الأحيان ليست مستعمرة بما فيه الكفاية"

فعلى سبيل المثال ، جرب البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ترتيبات " التوافق المتبادلة" في ليبيريا وتشاد في التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، حيث تطلبت النفقات الحكومية الرئيسية توقيعات وكلاء محليين وخارجيين. في بعثة المساعدة الإقليمية التي تقودها أستراليا إلى جزر سليمان (RAMSI) أو اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا (المعروفة بمجموعتها الإسبانية (CICIG)، تم تسليم المهام القانونية والشرطة الرئيسية إلى القوى الخارجية بسبب الفساد المنتشر وتجريم الولاية.

ويصف سبيي هذا بأنه "بناء الأمة العالمية" لأنه يمثل رفضاً صريحاً للأوهام ضيقة الأفق بشأن القدرة الذاتية التي دفعت معظم بلدان ما بعد الاستعمار إلى الأسفل. فبدلاً من استخدام مجموعة مُتواصلة من التعبيرات المطلقة التي تتجنب كلمة - "C" السيادة المشتركة" ، "المحافظة" ، "الحكم الوكيل" ، "الإدارة الانتقالية" ، "الوصاية الجديدة" ، "التدخل التعاوني" - هذه الترتيبات يجب أن تسمى با "الاستعمار" لأنه سيحتضن بدلا من

التهرب من السجل التاريخي. كما كتب إجناتييف في عام 2002: "الإمبريالية لا تتوقف عن كونها ضرورية لمجرد أنها أصبحت غير صحيحة سياسيا ."

في حين أن التخلي المفاهيمي عن أسطورة القدرة على الحكم الذاتي أصبح الآن أمرا سائدا ، فتحديات صنع أشكال جديدة من العمل الاستعماري تعد هائلة. هناك ثلاثة أسئلة مختلفة لصانعي القرار السياسي: (1) كيفية جعل الاستعمار مقبولا لدى المستعمَر ؛ (2) كيفية تحفيز الدول الغربية لتصبح استعمارية مرة أخرى ؛ و (3) كيفية جعل الاستعمار يحقق نتائج طويلة المدى.

أي علاقة استعمارية تتطلب درجة عالية من القبول من السكان المحليين. ولعل هذا يفسر لماذا سعت تدخلات ما بعد الحرب الباردة إلى التأكيد على طابعها التشاركي والتوافقي على النقيض من الاستعمار المزعوم وغير الشرعي المزعوم. وهذا مجال آخر يحتاج إلى تأريخ دقيق للاستعمار بشدة لأنه ، كما لوحظ ، ينتشر الاستعمار عادة مع درجة كبيرة من التأييد من قبل الجهات الفاعلة البارزة سياسيا.

أحد الدروس المستفادة من الشرعية الاستعمارية هو أنه على الأقل في المراحل الأولية ، لن يتم إثبات الشرعية من خلال إجراء استفتاء أو بدعم من جماعات منظمة وممثلة بشكل واسع ولكن ببساطة من خلال قدرة الدولة المتدخل على الفوز بالامتثال من الجهات الفاعلة الرئيسية. وانجاز المهمة. في كثير من الأحيان ، انتقد نقاد التدخلات الحديثة مسألة الافتقار إلى "المساءلة أو التمثيل". ومع ذلك ، فإن عدم وجود شروط للمساءلة أو التمثيل الفعال هو الذي يجعل التدخل ضرورياً في المقام الأول ، تماماً مثلما انتشر الاستعمار من أجل تحسين إدارة المواجهات غير الخاضعة للحكم مع الغرب. وكما كتب تشيستومان: "إذا كانت السيطرة المحلية الحقيقية ممكنة ، فإن الإدارة الانتقالية لن تكون ضرورية". إن إنشاء سلطة سياسية قابلة للمحاسبة "قد تكون نهاية الإدارة الانتقالية" ، حسبما كتب ، "ولكن بحكم التعريف فهي ليست الوسيلة"

وللمزيد من المنطق ، فإن الدولة المتدخل ، ملزمة بالعمل بمثابة أمين ، بحيث يكون لديها القدرة في البداية على اختيار المسار الشرعي إلى الأمام. كما هي الحال في الحقبة الاستعمارية ، تعد السيطرة الأجنبية من قبل دولة ليبرالية ذات آليات مساءلة قوية خاصة بها هي الأقرب إلى أن الأشخاص ذوي الدولة الضعيفة يمكنهم الوصول إلى "الملكية المحلية" . وقد أوضح هذا الدعم الواسع النطاق في سيراليون في الفترة من 1999 إلى 2005 ، إجراء إصلاحات شاملة في بريطانيا وإعادة بناء قوة شرطة شرعية، تم إنشاؤها من الخارج بآثار

استعمارية صريحة: "كانت هناك دائما نقطة ضعف للبريطانيين بين أبناء سيراليون. وقد بدأ هذا الشعور يلعب الآن بشكل كامل ، مع مطالب عامة للبريطانيين بالبقاء لأطول فترة ضرورية ، بسبب حالة البلد العاجزة ، كما أشار أحد الصحفيين المحليين.

إن شرعية الاستعمار الجديد غالباً ما ستتطلب على الدوام زعيماً محلياً يتمتع بشعبية محلية وداعية قوية للعلاقة الاستعمارية. وبعد التشكك المبدئي ، دافعت الناشطة رئيسة ليبيريا إلين جونسون سيرليف عن برنامج إدارة المساعدة الاقتصادية والاقتصادية لما بعد عام 2005 (GEMAP) الذي أعطى صلاحيات واسعة النطاق بشأن الإنفاق وإعداد الميزانية للجهات الفعالة الخارجية. ونتيجة لذلك ، رحب الليبيريون عموماً بـ GEMAP. "

على الرغم من أن بعض السياسيين الليبيريين يرون في الخطة استعماراً مبطناً بشكل كبير ، إلا أنه يتمتع بشعبية كبيرة بين أولئك الذين يعيشون في شوارع العاصمة التي تنتشر فيها القمامة" ، حسبما ذكرت صحيفة التايمز. هنري وليامز ، وهو صاحب متجر ، قال موافقاً الحشد في الجهة المقابلة. "إنها ستوقف سرقة السياسيين منا".

إن ديناميكية الشرعية الاستعمارية التي تتقدم إلى الأمام صعبة لأنه كدولة "تكسب السيادة" ستخضع لشرعية العلاقة الاستعمارية إذا لم يتم إعادة معاييرها وإعادة التأكيد عليها. ومع تحسن المؤسسات والأعراف المحلية ، ستصبح العلاقة الاستعمارية أكثر كثافة ولكنها أيضاً ستصبح أكثر تنافساً بسبب هذه السياسة شديدة التعقيد. مرة أخرى ، الدروس المستفادة من الاستعمار السابق هي وثيقة الصلة: "إن الإشكال الأساسي في عملية الخروج الاستعماري كان في أنه تزامن في معظم الحالات مع المرحلة الأكثر نشاطاً من بناء الدولة الاستعمارية" ، حسبما كتب داروين.

لم يتم توجيه أي اهتمام يذكر للتحدي الثاني على الرغم من أنه يمكن القول بأنه أكبر: كيفية تحفيز الدول الغربية لتصبح دولة استعمارية. على الرغم من صرخات "الاستغلال" ، فإن الاستعمار كان على الأرجح خاسراً لأموال القوى الاستعمارية. صاغ ريتشارد هاموند الخبير الاقتصادي في جامعة ستانفورد مصطلح "الإمبريالية غير الاقتصادية" لوصف الطرق الأوروبية وقد بدأت القوى الاستعمارية باهظة التكاليف ، وفي نهاية المطاف ، فقداها للاستعمار لأسباب لا اقتصادية إلى حد كبير. هو السبب في أنهم تخلوا عن مستعمراتهم بهذه السهولة

، كما أظهر وو "WU" أيضا فيما يتعلق بالاستسلام الهولندي لتايوان. انتشرت فوائد الإمبراطورية على نطاق واسع في حين أن القوة الاستعمارية كانت تتحمل التكاليف. وكما كتب كابلان: "إن المشكلة الحقيقية مع الإمبريالية ليست مشكلة فساد ، ولكنها بالأحرى مكلفة للغاية ، وبالتالي فهي تمثل إستراتيجية كبيرة بالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة."

على سبيل المثال ، حسب معهد لوي للسياسة الدولية في أستراليا أن برنامج RAMSI كلف دافعي الضرائب الأستراليين حوالي 2 مليار دولار أمريكي على مدار فترة العشر سنوات ، أي تقريبا ميزانية الصحة والتعليم السنوية لمدينة كانبرا ، أو ما يعادل ميزانية اقتصادية لكل سكان جزر سليمان لمدة عام. وصف المعهد ذلك بأنه "استثمار ضخم لبلد حيث مصالح أستراليا محدودة" في اللحظة التي كانت هناك ملامح من معارضي جزر سليمان باستخدام المستعمرات المناهضة للاستعمار ، توجه الأستراليين إلى بلادهم.. لن يأتي الاستعداد لتحمل المسؤولية عن شؤون أرض أجنبية بسهولة لأن الحكومات الغربية يتم عقدها عن كتب لحساب إنفاقهم ويمكن بسهولة حشد الأيديولوجية المضادة للاستعمار

وفي الوقت نفسه ، من غير المرجح أن تتدخل الأمم المتحدة في مزيد من "الإدارة الدولية" بسبب استمرار مكافحة الاستعمار في دول العالم الثالث. فيعتبر اقتراح كولير لتوسيع نطاق الحكم الذي تقوده الأمم المتحدة أمر غير عملي لهذا السبب.

ولحل مشكلة الدوافع ، دعا هيشتر إلى "سوق في الحوكمة المتخفية لحدود الدولة" وقد ندعوه بطريقة أقل تلوثاً "الاستعمار من أجل الاستئجار". وستدفع الدول المستعمرة مقابل خدماتها ، وهي محفز مهم لنجاحها. كما أن الدافع التعاقدية سيعزز الموافقة من خلال إعادة التفاوض الدوري على الشروط. إذا صُممت الدول المضيفة بشكل صحيح ، فستستعيد هذه التكاليف من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي ، وانخفاض تكاليف الاقتراض الخارجي ، وزيادة الثقة في الأعمال التجارية ، والفوائد التي يمكن القول إنها أكثر أهمية من تحسين الإدارة في الحقبة الاستعمارية.

هذا لا يزال يترك السؤال الثالث عما إذا كانت الأشكال الجديدة من الاستعمار ستنجح. النقطة البارزة هي ببساطة لفت الانتباه إلى أهمية الماضي الاستعماري في هذا السؤال لأن النماذج المناسبة لبناء الدولة ليست على الأرجح نماذج ليبرالية حديثة بل شيء آخر.

في حين كان عدد التدخلات بعد الحرب الباردة التي تنطوي على حصة من السيادة صغيرا جدا، كان هناك العديد من حلقات وأنواع الاستعمار التي يمكن استخلاص الدروس منها. فعلى سبيل المثال ، لا ينسب الانتشار الناجح إلى حد كبير للدولة في كمبوديا بعد نظام الإبادة الجماعية الذي فرضته الصين إلى جهود إعادة الأعمار التي قادتها الأمم المتحدة في الفترة 1992-1993. فشل بناء السلام الليبرالي في كمبوديا من حيث الهدف في خلق ديمقراطية قوية أو شرطة مستقلة وجيش مستقل. بالأحرى ، ما نتج هو نظام حكم شمولي ناجح ذو جذور عميقة في الماضي الاستعماري.

أحد الدروس المستفادة من الماضي الاستعماري هو أن حصة السيادة يجب أن تكون كبيرة وشاملة في معظم الحالات. إذا كانت الجهات الفاعلة الخارجية مقيدة بالعمل مع المؤسسات المحلية الفاسدة ، كما قال ماتانوك ، "فإن الإصلاحات ستكون صعبة. قد يكون من الممكن إعادة تشكيل قوة الشرطة المحلية دون أخذ نصيب من السيادة ، لكن تنظيف نظام العدالة الجنائية الوطني الفاسد بشكل كامل يتطلب سيطرة خارجية. ومرة أخرى ، فإن السبب في استعادة كلمة "استعمار" هو أنها لا تتجنب هذه الرؤية التجريبية المهمة.

الدرس الثاني هو ما يسميه ليما-هيبيير "مركزية المجتمع" ، أي مركزية التطابق بين القيم في المجتمع وتلك الخاصة بالدولة. وقال إن التدخلات الليبرالية تفشل ، بسبب كرههم الاجتماعي. على النقيض من ذلك ، قد يكون للتدخلات الاستعمارية فرصة أكبر للنجاح لأنها تاريخياً تؤكد على الاجتماعية" وذلك ما كان الاستعمار جيدا فيه: التفويض المزدوج ، والحكم غير المباشر ، والحد الأدنى من الموظفين المغتربين والقانون العرفي جنبا إلى جنب مع البنية التحتية للحدائق (المدارس ، والقوانين العالمية ، والأدوية "الغريبة" ، وما إلى ذلك). منذ حصوله على الاستقلال ، لم يكن لدى الكونجو في أي وقت من الأوقات جيش قابل للمقارنة من حيث الكفاءة والانضباط في "القوات المسلحة الكولومبية" السابقة (الاستعمار البلجيكي) ، وكان ذلك استنتاج مؤسف لـ "فان ريبروك" إذ ربما يجب على البلجيكيين العودة.

حكاية جالينهااس

وحتى مع وجود الشرعية المحلية ، والإرادة الغربية ، والخطة الجيدة ، فإن تحديات صنع أشكال جديدة من العمل الاستعماري هائلة. سيحتاج القادة إلى التوصل إلى حلول جديدة لاستمرار الفوضى والنزوح بسبب قرن من السياسات المناهضة للاستعمار. إذن توجد هنا فكرة متواضعة: بناء مستعمرات غربية جديدة من العدم.

في عام 2009 ، اقترح الخبير الاقتصادي بول رومر - الذي أصبح كبير الاقتصاديين في البنك الدولي في عام 2016 - أن تقوم الدول الغنية ببناء "مدن مستأجرة" في الدول الفقيرة. وبموجب هذا النموذج ، تُؤجر الأراضي الخالية إلى حد كبير لأمة أجنبية أو مجموعة من الدول بحيث تسمح سيادتها للمقاطعة الحديثة بالنمو ، كما هو الحال في هونغ كونغ. وتقول رومر إن هذه المستعمرة البريطانية الصغيرة "قدمت مجهودا كبيرا للحد من الفقر في العالم أكثر من جميع برامج المساعدات التي قمنا بها في القرن الماضي.

المستعمرات الجديدة تحل التحديات الثلاثة أعلاه بشكل رائع. بالنسبة للسكان المحليين ، فهي مشروعة لأن المواطنين يختارون الانتقال إلى هناك ، والهروب من الأوضاع السيئة ، ولأن حكوماتهم توافق على الشروط. فهي قد تكون جذابة للدول الغربية لأن المحافظين منخفضوا المخاطر والتمويل الذاتي، في حين أن الليبراليين هم "عمال العدالة". وأخيراً ، يمكن أن تكون المدن المستأجرة فعالة - وهو الشغل الشاغل لرومر في تطوير الفكرة - لأن لديهم قائمة بيضاء لزراعة المؤسسات المنزلية دون الحاجة إلى العمل مع المجتمعات المحلية الفاسدة.

العودة إلى غينيا بيساو. لنفترض أن حكومة غينيا بيساو ستعود إلى البرتغال ، وهي جزيرة جالينهاص الصغيرة غير المأهولة ، التي تبعد 10 أميال عن البر الرئيسي وحيث يقع قصر الحاكم الاستعماري السابق في حالة خراب. سيكون الإيجار السنوي 1 دولار أمريكي حتى ينفق البرتغاليون أموالهم على الجزيرة، وحكومة غينيا بيساو لا تعتمد على رسوم الإيجار. لنفترض ، إذن ، أنه تم إعادة توجيه مبلغ 10 ملايين دولار إلى 20 مليون دولار أمريكي من المساعدات الخارجية التي تُهدر سنوياً في البلد إلى هذه المستعمرة الخارجية الجديدة لإنشاء بنية تحتية أساسية. وكجزء من الصفقة ، سيسمح البرتغاليون لعدد معين من سكان غينيا بيساو بإعادة توطينهم في الجزيرة كل عام. المؤسسات و ستكون السيادة البرتغالية مطلقة فيما يخص مدة الإيجار - مثلاً 99 سنة ، كما كان الحال مع أجزاء البر الرئيسي من هونغ كونغ. عليه ، ستتمو دولة أوروبية صغيرة على الساحل الأفريقي .

وعلى مساحة 60 ميلاً مربعاً ، بإمكان جاليناس ، مع مرور الوقت ، استيعاب سكان غينيا - بيساو بكاملها بسهولة. إذا نجحت ، فإنها ستجذب المواهب والتجارة ورأس المال. سوف تستفيد أجزاء البر الرئيسي من غينيا بيساو من العيش بجوار دينامو اقتصادي وتتعلم محاكاة نجاحها ، بينما تهرب بشكل رمزي من كابوس مكافحة الاستعمار الذي دام نصف قرن. يمكن تجربة نفس الفكرة على جميع الخطوط الساحلية في إفريقيا والشرق الأوسط في حال نجاحها. يمكن إحياء الاستعمار بدون الصيحات المعتادة بشأن الاضطهاد والاحتلال والاستغلال.

فكرة غير معقولة؟ ربما. ولكن ليس هذا مناف للعجب كما الإيديولوجية المناهضة للاستعمار التي ظلت طوال المائة عام الماضية تطارد حياة مئات الملايين من الناس في العالم الثالث. مائة عام من الكوارث تكفي. لقد حان الوقت لفتح قضية الاستعمار مرة أخرى.